الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي للإدارة الأعمال

كفاءة بنك سورية الدولي الإسلامي في إدارة الذمم المتعثرة

The Efficiency of Syria International Islamic Bank in managing its bad debts

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في المصارف الاسلامية

إعداد الطالبة

رهام الحاج حسن

إشراف الدكتورة

منال الموصلي

العام الدراسي

2022 م – 1443 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً "

صدق الله العظيم

الإسراء [85]

إهداء...

الى نجومي في السماء .... الى من ذهبوا وبقيت كلماتهم تشجعني وتحثني على متابعة الطريق

أمي وأبي رحمهم الله

الى اغلى الناس على قلبي ....الى سندي ومن اشدد بهم ازري ...الى من قاسمني فرحي وحزني

الى الزهرات الفواحات

أخواتي الغاليات

الى كل من دعمني وسندني ... وخفف عني مصاعب الطريق وشاركني أجمل اللحظات والذكريات

أصدقائي وصديقاتي

كلمة شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى عزوجل الذي منّ علي بإنجاز هذا البحث العلمي وبعد ،

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة منال الموصلي أستاذتي المشرفة التي تكرمت بالإشراف على هذا البحث ، فكانت نعم المعلمة والأخت ، أحاطتني بكل رعاية ولم تبخل علي يوماً بملاحظاتها ونصائحها العلمية القيمة وخبرتها الواسعة في البحث العلمي ، فلها مني أسمى درجات الوفاء والتقدير والامتنان .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الأكبر لأخواتي الثلاث سندي وعزوتي في الحياة لدعمهم وتشجيعهم الدائم لي لاستكمال مشوار دراستي خطوة بخطوة .

كما أشكر إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي عائلتي الثانية لتعاونهم وتقديمهم كل الدعم والتسهيلات اللازمة لإكمال هذا البحث خطوة بخطوة .
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة المعهد العالي لإدارة الأعمال الذي سمح لي بخوض هذه التجربة.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون لي، وساهم بأي شكل كان مهما كان بسيطاً في المساعدة على أن يرى هذا البحث النور وأن يكون خطوة إلى الأمام في طريق البحث العلمي ، وأتمنى من الله تعالى أن أكون قد وفقت بذلك
اسأل المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا
وأن ينفع به غيرنا.

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى بيان مدى كفاءة بنك سورية الدولي الاسلامي في إدارة ذممه المتعثرة ،وتوضيح السياسة التي اتبعها خلال سنوات الدراسة ،للحد من ارتفاع حجم الذمم الغير منتجة والتخفيف من المخاطر الائتمانية خلال فترة الازمة السورية وبعدها ، ومدى نجاحه في ملامسة أرض الواقع لوصوله الى نسب تعثر منخفضة مقارنة بباقي البنوك الإسلامية .

وبهدف تحديد مدى نجاح هذه السياسة ، فقد تمت دراسة مدى التغيير الحاصل في نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي المحفظة التمويلية ، ونسبة مخصصات تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة ، والتغيير في معدلات الأرباح المحفوظة المكوّنة و المستردة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

توصلت الدراسة الى أن بنك سورية الدولي الاسلامي حاول الحد من ظاهرة التعثر المصرفي في فترة معينة شملت من عام 2015 الى عام 2018 وهي الفترة الأفضل التي عبرت عن نجاحه ومدى قدرته على السيطرة على حجم الذمم غير المنتجة ،

واختتمت الدراسة بالتوصية باتباع بنك سورية الدولي الاسلامي لسياسة الجدولة الأصولية للديون المتعثرة ودراسة ملفات العملاء المتعثرين بشكل واقعي ،والتواصل معهم بشكل مستمر للتوصل الى اتفاق يلائم كل من البنك والعميل ويساهم في تخفيض نسب المديونية لأدنى درجاتها والحد من ظاهرة التعثر المالي ، وبالتالي تمكن البنك من زيادة أرباحه بمعدلات متزايدة .

لذا على البنك اتباع هذه السياسة باعتبارها الأكثر نجاحاً والأكثر أماناً وأقل مخاطرة والتي ساعدت في الحد من ارتفاع حجم الذمم غيرمنتجة نسبة الى حجم المحفظة التمويلية.

Summary of the study

The current study aims to explain the efficiency of the Syria International Bank in managing its non-performing receivable and to clarify the policy followed by the bank during the years of study to limit the high value of unproductive receivables and mitigate credit risks during and after the Syrian crisis and the extent of its success in touching the real ground in reaching low default rates compared to other Islamic banks .

In order to determine the extent of the success of this policy, the extent of the change in the ratio of non-productive receivables to the total financing portfolio, the percentage of provisions for impairment in the values and balances of financing activities for unproductive receivables, and the change in the rates of preserved profits formed and recovered during the period from 2010 to 2021 have been studied. The study concluded that Syria International Islamic Bank tried to reduce the phenomenon of banking default in a certain period, which included from 2015 to 2018, which is the best period that expressed its success and the extent of its ability to control the volume of unproductive receivables.

The study concluded with a recommendation to follow the policy of real scheduling of non-performing debts, to study the files of defaulting clients in a realistic manner, and to communicate with them continuously to reach an agreement that suits the needs of the client and the bank and contributes to reducing the debt ratios to the lowest levels and eliminating the phenomenon of financial insolvency, thus enabling the bank to increase its profit rates at increasing rates.

Therefore, the bank should follow this policy, as it is the most successful, safest and least risky policy, which helped limit the rise in the volume of unproductive receivables to the size of the financing portfolio.

فهرس الموضوعات	الصفحة
مقدمة	9
1- أولآ :مشكلة البحث	9
2- ثانياً :أهمية وأهداف البحث	10
3- ثالثآ :مجتمع وعينة البحث	10
4- رابعآ :منهجية البحث	10
5- خامساً :مصادر البيانات وفترة الدراسة	10
الفصل الأول: الذمم غير المنتجة والقرارات المرتبطة بها	11
1-مفهوم التعثر	12
2-اسباب التعثر المالي	12
2-1 أسباب تتعلق بالعميل	12
2-2 أسباب تتعلق بالمصرف	12
2-3 أسباب شرعية .	13
3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ ب4)	14
4-الذمم المتعثرة في البنوك الاسلامية وطرق معالجتها	16
الفصل الثاني: الدراسة العملية لمدى كفاءة بنك سورية الدولي الإسلامي	18
أولآ: مقدمة	19
2-1 لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي	19
ثانياً: الدراسة التطبيقية	20
2-1 تطور نسبة الذمم غير المنتجة الى اجمالي الانشطة التمويلية	20
2-2 مخصص تدني قيم الانشطة التمويلية للذمم الغير منتجة الى اجمالي الذمم الغير منتجة	27
2-3 معدل النمو والتغير في الارباح المحفوظة للذمم الغير منتجة .	30
ثالثأ: الدراسة الميدانية	34
رابعآ: وضع الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية لبنك سورية الدولي الإسلامي مقارنةً مع بنك البركة وبنك الشام	35
النتائج والتوصيات	41
قائمة المراجع	43

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها خلال فترة الدراسة	21
2	تطور نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة خلال فترة الدراسة	28
3	تطور الأرباح المحفوظة خلال فترة الدراسة	31
4	التغيير في نسب الأرباح المحفوظة و مكوناتها	33
5	تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها لبنك البركة خلال فترة الدراسة	36
6	تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها لبنك الشام خلال فترة الدراسة	38

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	مدى التغير الحاصل في نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:	22
2	مدى التغير الحاصل في حجم المحفظة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:	24
3	مدى التغير الحاصل في إجمالي الذمم غير المنتجة خلال فترة الدراسة 2010-2021	25
4	نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة	29
5	مقارنة بين بنك الشام ،بنك البركة، بنك سورية الدولي الإسلامي في نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة من 2010-2021	39

الكلمات المفتاحية :

التعثر المالي ، الذمم الغير منتجة ،الانشطة التمويلية .

Keywords:

Financial default, Unproductive receivables, financing activities.

مقدمة :

تعتبر العملية التمويلية من أهم مصادر الإيرادات في المصرف إلا أنها تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على جودة محفظة التمويلات ومستوى أداء المصرف ككل.

ونظراً لوجود أزمة سياسة سابقة في سورية ,وعلى عدم متابعة التمويلات الممنوحة بشكل دقيق خلال فترة الأزمة , الأمر الذي انعكست آثاره على القطاع المصرفي وأثرعلى حجم الذمم غيرالمنتجة و ظهور العديد من حالات التعثر المصرفي .

وقد عانت المصارف الاسلامية السورية الخاصة بشكل عام وبنك سورية الدولي الاسلامي بشكل خاص من مشكلة الديون المتعثرة وتأثيرها السلبي على معدلات الربحية والسيولة , واذا كان حسم هذه المشكلة واضحآ لدى البنوك التقليدية عن طريق آلية الفوائد ومضاعفتها , فان التزام البنوك الاسلامية بمبادئ الشريعة الاسلامية دفعها لايجاد حلول بديلة تعمل على تحجيم المشكلة والتقليل من آثارها كدراسة الضمانات واللجوء الى القضاء, ولكنهاغير كافية للتوصل الى حل جذري يعمل على تحجيم الظاهرة والقضاء عليها .

بالتالي جاءت هذه الدراسة لتبين الاستراتيجية المتبعة من بنك سورية الدولي الاسلامي في إدارة ذممه غير المنتجة.

مشكلة البحث :

مشكلة هذا البحث تتمثل في عدم سداد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف أو ما يعرف بالتعثر المصرفي وآثاره السلبية على أداء المصارف الإسلامية والمتمثلة في الآتي: 1/ شح السيولة 2/ انخفاض الربحية 3/ضعف الكفاءة الإدارية، الأمر الذي دفع المصارف المركزية إلى اعتماد صرامة أكثر وفرض مخصصات احترازية على الديون المشكوك في تسديدها مما أثقل كاهل بعض المصارف وأثر سلبآ على أرباحها، الأمر الذي جعل المصارف متحفظة بعض الشيء في سياساتها التمويلية للحد من ظاهرة التعثر المالي .

بالتالي جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الأتية:

- ماهي الإجراءات التي اتخذها بنك سورية الدولي الاسلامي لمعالجة ارتفاع نسبة الذمم غير المنتجة؟
- ما مدى كفاءة البنك في معالجة الذمم غير المنتجة؟

وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات .

أهمية وأهداف البحث :

تمحورت أهمية البحث في تقييم السياسة الداخلية التي اتبعها بنك سورية الدولي الإسلامي للسيطرة على مشكلة الذمم الغير المنتجة للوقاية من آثارها وانعكاساتها ، والحلول المبتكرة التي وظفتها إدارة المصرف لمعالجة هذه المشكلة مقارنةً مع المصارف الأخرى ، و بالتالي هدف البحث إلى:

- عرض السياسة التي اتبعها بنك سورية الدولي الإسلامي في إدارة ذممه غير المنتجة.
- بيان مدى نجاح هذه السياسة و تأثيرها في تخفيض الذمم مقارنةً مع المصارف الإسلامية الأخرى.

مجتمع وعينة البحث :

شمل مجتمع البحث المصارف الاسلامي السورية الخاصة ، بينما شملت عينةالبحث بنك سورية الدولي الاسلامي

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض سياسة بنك سورية الدولي الاسلامي في معالجة الذمم الغير منتجة ومن ثم تحليل بياناته المالية .

مصادر البيانات وفترة الدراسة:

تم الاعتماد خلال الدراسة على مصادر اولية وهي مقابلات مع مدراء واقسام بنك سورية الدولي الاسلامي و على مصادر ثانوية وهي البيانات المتوفرة في التقارير المالية للمصارف الاسلامية السورية ، والمنشورة على هيئة الأسواق والاوراق المالية وبيانات داخلية من بنك سورية الدولي الاسلامي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 الى 2021 .

الفصل الأول

مفهوم الذمم المتعثرة والقرارات المرتبطة بها

أسباب التعثر المالي

الذمم المتعثرة في البنوك الاسلامية وطرق معالجتها

مفهوم التعثر .

هي التسهيلات الإئتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يقم بسدادها في مواعيده استحقافها, لذا تتحول الديون من التسهيلات الائتمانية الجارية الى أرصدة مدينة راكدة.

وفي تعريف أخر للتعثر هو عدم القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون قيمة الأصول الحقيقية أقل من الخصوم ,وهي المرحلة التي يصل بها المصرف الى حالة من الاضطرابات المالية, ومستويات من التعثر المالي التي يمكن التدرج بها الى اشهار العميل لافلاسه , سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير , أو تحقيق خسائر مالية تؤدي إلى ايقاف نشاطه الاقتصادي [1].

أسباب التعثر المالي :

الأسباب التي تحول دون سداد الديون في البنوك الاسلامية وبالتالي تأخيرها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا :أسباب تتعلق بالعميل:

إفلاس المدين وإعساره: والإعسار أن لا يكون للعميل المدين أموال معلومة يسدد بها دينه، أو له أموال ولكن لا تكفي لسداد ديونه، وحتى يحكم بأنه معسر، يجب أن يثبت إعساره بالأدلة أو يصدقه الدائنون، فإن لم يثبت إعساره بالأدلة، ومن حق الدائن أن يحبس المدين غير مفلس وذلك عن طريق القضاء.

مماطلة المدين الغني: فالمدين هنا له مال كاف، وقادر على الوفاء، ولكنه يماطل في الوفاء بدينه، وربما ماطل لأنه يعلم أن البنك الإسلامي لن يفرض عليه فوائد،ولن يتخذ ضده إجراءات مناسبة تجبره على السداد، فيماطل في السداد ليستفيد من هذه المديونية في استثمار يستفيد منه وحده دون البنك الإسلامي، كما جاء في الحديث الشريف عن ابي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله (ص)(مطل الغني ظلم)

ثانيآ الأسباب التي تتعلق بالمصرف:

أ- التقصير في دراسة المشاريع بشكل كاف، وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية لها والربح المتوقع منه.

ب- عدم توفير الكوادر المؤهلة (الشرعية والقانونية)، التي تحفظ للمصرف الإسلامي حقوقه عند كل تعامل[2] .

[1] فخري أسار عبد اللطيف,تشرين الثاني 2017، الجزائر، التعثر المالي المصرفي ..الأسباب وأساليب المعالجة.ص5

[2] قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر - ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص231

ت- ضعف قدرة المصرف الإسلامي على التحليل الائتماني: يساعد التحليل الائتماني السليم في التخفيف من درجة المخاطر الائتمانية، وفي حال وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي المصرف فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم ويعرض الدين لاحتمالات تعثر أكثر.

ث- عدم أخذ المصرف ضمانات كافية تضمن وفاء المدين في الوقت المحدد من دون تأخير، مثل: الكفالة، الرهن وتوثيق الدين حيث تختلف أهداف الضمانات بين صيغ المشاركات وصيغ المداينات، فالهدف من الأولى هو مواجهة التعدي والتقصير، بينما في الثانية ضمان السداد، وقيام المصارف في تقدير الضمانات المقدمة إليها بأكثر من قيمتها الحقيقية، يعني منح العميل تمويل أكثر مما تسمح به إمكانياته وضماناته، وقد يعود سبب تقدير الضمانات بأكثر من قيمتها الحقيقية إلى ضعف في قرارات الجهات التي تخمن قيمة الضمانات، أو تواطؤ هذه الجهات مع طالبي التمويل.

ج- عدم قدرة المصرف الإسلامي على متابعة المشروع الممول: إن سوء إدارة البنك في متابعة المشاريع الممولة من قبل المصرف قد تكون سبباً من أسباب التعثر، وفي حال وجود نظام سليم للمتابعة في المصارف الإسلامية فإنه يمكنها من الكشف عن التعثر لدى المشاريع الممولة في وقت مبكر، ويكون بإمكانه معالجة هذا التعثر بأقل تكلفة ممكنة، وعلى العكس من ذلك إذا لم يكن لدى المصرف نظام متابعة جيد فإن حالة التعثر قد تحدث وقد يكتشفها المصرف في وقت متأخر وهنا ستكون التكلفة عالية.

ثالثآ أسباب شرعية :

ضعف الرقابة الشرعية على البنوك الاسلامية ,تتميز البنوك الاسلامية عن غيرها بتعيين هيئة رقابة شرعية , مهمتها المشاركة في وضع نماذج العقود والاتفاقيات المتعلقة بعمليات البنوك , واذا كانت هذه الهيئة لا تقوم بمهمتها بالشكل الصحيح فان ذلك سيؤدي الى تحول عقود التمويل من عقود إسلامية جائزة الى عقود إسلامية غير جائزة ,مما يزيد من احتمالات التعثر المالي لتلك المشاريع التي استخدمت هذه العقود .[3]

[3] قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر - ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص231

3-قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ ب4)

بناء على أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 والمرسوم التشريعي رقم /21/ لعام 2011 وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/11/13.

يقرر ما يلي:

1) يعدّل البند (ج) من الفقرة (1) من المادة (1) من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/م ن/ب4) ليصبح كمايلي:

ج. ديون تتطلب اهتماماً خاصاً: وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات الآتية:

1- الديون العادية والديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً التي تمت إعادة هيكلتها[4] وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

2- الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.

3- تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر ولمدة تزيد عن (90) يوماً وتقل عن (180) يوماً.

4- الجاري مدين ضعيف الحركة.

5- عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده (بما فيها ديون التمويل الاستهلاكي) لمدة تزيد عن (90) يوماً وتقل عن (180) يوماً .

6- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة (دائن صدفة مدين) لمدة تزيد عن (60) يوماً وتقل عن (180) يوماً.

7- التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء مدة عقدها (90) يوماً وتقل عن (180) يوماً ولم يتم تجديدها.

8- عدم توافر بيانات مالية سنوية على الأقل ومدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها ذلك وفق أحكام القوانين النافذة .

9- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من (60) يوماً وتقل عن (180) يوماً ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توفيرها أصولاً كتسيهلات انتمائية مباشرة .

10- الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل يمكن بعدها هذه الديون إلى فئة الديون العادية

[4] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الانتمائية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الانتمائية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... إلخ

11- الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات (أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد (10%) من السقف الممنوح (وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح) على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة، وذلك في حال عدم وجود مؤشرات أخرى تستدعي تصنيف هذه الديون ضمن فئة الديون دون المستوى علماً أنه يسمح بهذا الإجراءات مرة واحدة خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز نقلها إلى فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية، وفي كل الأحوال لا يجوز نقل الديون من فئة تصنيف الديون المشكوك بتحصيلها أو الرديئة إلى فئة أعلى إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

12- عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.

13- الديون غير الموثقة بعقود أصولية .

14- ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصاً معنوياً أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد .

15- تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

مادة (2): يعدل البند (أ) من الفقرة (2) من المادة (1) من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن /ب4) ليصبح كما يلي:

أ. مضي 180 يوماً فأكثر على أي مما يلي:

1. استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
2. جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
3. التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر.
4. الحسابات الجارية وتحت الطلب مكشوفة (دائن صفة مدين).
5. قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العلاء بتسديدها أو لم يم توثيقها أصولاً كتسهيلات انتمائية مباشرة .
6. التسهيلات الانتمائية غير المجددة .

ويراعى التصنيف حسب الجدول التالي:

ر.ت	الفئة	عدد أيام التأخر
أ-	ديون دون المستوى	(180) يوماً إلى(269) يوماً
ب-	ديون مشكوك في تحصيلها	(270) يوماً إلى(449) يوماً
ت-	ديون رديئة	(450) يوماً فأكثر

مادة (3): تعدل الفقرة (ب) من المادة (2) من القرار رقم (650/م ن /ب4) لتصبح كما يلي :

أ- يجب تكوين مخصص تدني للديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً بنسبة 2% من جزء الديون، بعد استبعاد ما يلي:

1- جزء الديون متدني المخاطر وفق ما هو محدد في البند (أ) من الفقرة (1) من المادة الأولى المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن /ب4) وتعديلاته.

2- جزء الديون المغطى بضمانات مقبولة وفق المحدد بالمادة (4) من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن /ب4) والمادة (5) من القرار رقم (650/ م ن /ب4).

مادة (4): يعدل البند (أ-3) من المادة (2) من التعليمات المرفقة بالقرار رقم (597/ م ن /ب4) والمادة (4) من القرار رقم (650/ م ن /ب4) ليصبح كما يلي:

يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الديون بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة إن وجدت وكما يلي:

أ. 20% من الديون دون المستوى

ب. 50% من الديون المشكوك في تحصيلها

ت. 100% من الديون الرديئة .

4-الذمم المتعثرة في البنوك الاسلامية وطرق معالجتها:

من اهم المعالجات التي تتبعها المصارف الاسلامية لمواجهة الديون المتعثرة ستتذكرها فيمايلي :

1. والضمانات والكفالات الرهون وتتركز في نوعين :

- ضمانات أساسية:وتتمثل في توافر الكفاءة الأخلاقية والعلمية في العميل ودراسة العملية الاستثمارية، واختيارهاوتنفيدها بكفاءة عالية .
- ضمانات تكميلية :وتتمثل في الضمانات العينية والشخصية والضمانات الفنية وهذه الضمانات تعد من أهم الطرق لمعالجة التعثر في البنوك الإسلامية.

2. فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لإغراض البر والخير :هذه الطريقة يكون متفق عليها في العقد بين المدين والدائن، أي في حال تأخره في السداد عن التاريخ المحدد لكل قسط سيدفع غرامة مالية، وتوجه هذه الغرامة للجمعيات الخيرية وهي تعتبر للردع وليس كحل للمشكلة .
3. احتياطي الديون المتعثرة :تقوم البنوك الإسلامية بجمع الاحتياطات للتعويض عن الخسارة الي التي تقع بسبب إفلاس المدينين، أو عجزهم عن دفع ما عليهم من التزامات، ويكون ذلك باقتطاع جزء من الربح سنويا يدفع في حسابات خاصة، ثم يستخدم في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف اثر الإفلاس على مستوى أرباح المؤسسات المالية الإسلامية.

عند مطل المدين يقوم البنك بما يلي:

أ- حبس المدين المماطل.

ب- إقامة الحجر على ممتلكاته بصدور قرار من القاضي.

ت- التشهير به ووضع اسمه في قائمة سوداء ليتأثر بها مركزه المالي والمعنوي.

في حالة إفلاس أو وفاة المدين يقوم البنك بما يلي :

أ- الحجر عليه في حالة إفلاسه.

ب- في حالة وفاة المدين تصفى تركته لسداد ما عليه من ديون.

وهناك حالات عدم استرداد الدين نهائيا، وتكون عند هروب المدين إلى بلاد أجنبية، ووفاة المدين دون تركة وانهيا تام للمنشأة وإفلاسها، مع عدم كفاية الأصول المتبقية لتغطية الدين .[5]

4.جدولة الديون المتعثرة :تكون إعادة جدولة في حالة التأكد من أن المدين غير قادرعلى السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، وتكون هذه الجدولة أرصدة المديونية وفق لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب نشاط المدين وتدفقاته المالية.

5.أسلوب تصفية العميل : في هذا الأسلوب يتم من خلالها تصفية المشروع وبيع الأصول والموجودات، حيث يرى البعض بأن هذا الأسلوب أكثر حساسية سواء بالنسبة للمصرف أو العميل ولذلك لا يتم تطبيق هذا الأسلوب إلا بعد استنفاذ كافة السبل الأخرى بعد أن تتأكد إدارة المصرف أنه ليس هناك حل أخر لمعالجة نشاط المشروع.[6]

[5] قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر - ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص 235

[6] عبد القادر تشيكو، الجزائر ،2020، مسببات القروض المتعثرة ، ص9-10

الفصل الثاني

الدراسة العملية

مقدمة:

في هذا الفصل سيتم عرض للسياسة التي اتبعها المصرف وعكسها على تطور الذمم غير المنتجة، كما سيتم عرض تحليل لنتائج الدراسة الميدانية في بنك سورية الدولي الإسلامي المتمثلة بالمقابلات ولكن قبل ذلك لابد من عرض لمحة عن مصرف سورية الدولي الاسلامي.

لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي:

- تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة عامة وبرأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية.
- بدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام 2007 من خلال فرعين مصرفيين.
- قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.
- بلغ عدد فروعه ومكاتبه 30 فرعاً ومكتباً منتشره في مختلف المناطق السورية، ويعد بنك سورية الدولي الاسلامي من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث وصل عددهم إلى نحو 12,259 ألف مساهم ,وقد احتل مراتب متقدمة على مستوى إجمالي الأصول بحصة سوقية بلغت نسبتها نحو 26% من إجمالي أصول المصارف الخاصة بشقيها الإسلامية والتقليدية، وبلغت حصة البنك 43% من إجمالي التمويلات والتسهيلات المصرفية، و39% على مستوى صافي الأرباح، مقارنة بباقي البنوك الاسلامية والتقليدية معآ .
- ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.
- يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة وشاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من فتح الحسابات المختلفة إلى قبول الإيداعات بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية سواء على شكل استثمارات مشتركة أو استثمارات مخصصة، مروراً بتوفير حزمة متكاملة من برامج التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي لكل من الأفراد والشركات، ولكافة القطاعات الاقتصادية، إلى مساهمة فاعلة في عمليات التجارة الدولية من اعتمادات وكفالات وحوالات ومرابحات دولية وغيرها من الخدمات المصرفية الشاملة والمبتكرة والمتوائمة مع الشريعة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى حزمة من الخدمات الالكترونية التي تلقى اهتماماً كبيراً من البنك لتطويرها وتحديثها.

أولآ: الدراسة التطبيقية:

قامت الباحثة بدراسة تطور مجموعة من النسب الموضحة أدناه بهدف عكس مدى تأثير السياسة التي اتبعها البنك خلال فترة الدارسة:

1- نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية .

2- نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة.

3- معدل النمو في الأرباح المحفوظة عن الذمم غير المنتجة.

1) تطور نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية:

يبين الجدول رقم (1) كل من تطور الذمم غير المنتجة، تطور إجمالي الأنشطة التمويلية ونسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:

جدول رقم (1) تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها خلال فترة الدراسة

#	الذمم غير المنتجة	معدل النمو	إجمالي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	معدل النمو	نسبة الذمم غير المنتجة الى إجمالي الأنشطة التمويلية
2010	1,227,352,997		32,176,850,787		%3.81
2011	2,234,617,783	%82.07	24,970,225,624	%22-	%8.95
2012	5,926,349,784	%165.21	22,500,281,425	%10-	%26.34
2013	14,056,897,542	%137.19	19,245,344,033	%14-	%73.04
2014	16,621,833,399	%18.25	23,280,501,414	%21	%71.40
2015	18,775,199,289	%12.96	44,717,146,929	%92	%41.99
2016	16,372,486,829	%12.80-	32,330,358,600	%28-	%50.64
2017	14,245,495,114	%12.99-	49,249,312,704	%52	%28.93
2018	14,646,328,181	%2.81	121,331,602,599	%146	%12.07
2019	19,221,162,065	%31.24	345,992,760,792	%185	%5.56
2020	70,151,370,661	%264.97	614,007,124,404	%77	%11.43
2021	70,209,262,580	%0.08	970,487,351,679	%58	%7.23
AVERA	21,974,029,685	-	191,690,738,416	-	%28.45
STDEV	23,314,512,458	-	304,643,843,656	-	%25.29

يبين الشكل رقم (1) مدى التغير الحاصل في نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:

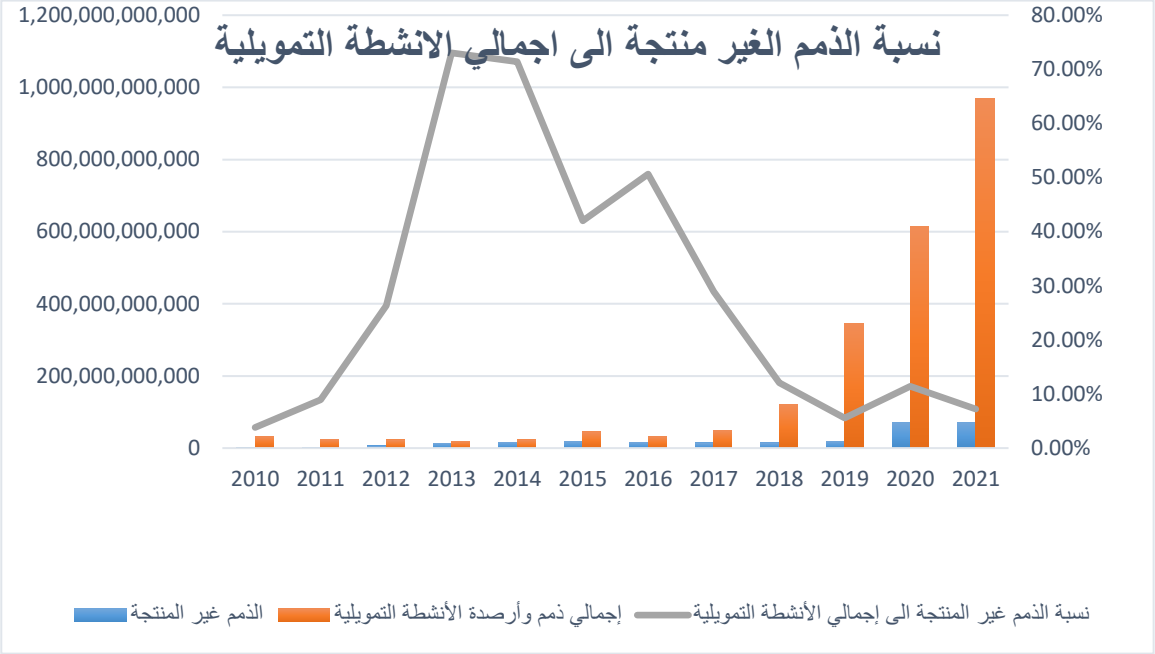

من الشكل والجدول أعلاه نجد أن:

- من 2010 إلى 2013 : ارتفعت نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية لتصبح 73.04% نتيجةً لانخفاض حجم المحفظة التمويلية ، وارتفاع إجمالي الذمم غير المنتجة ، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

أسباب داخلية: تمثلت بعدم وجود رؤية واضحة من قبل إدارة المصرف لتضع سياسة وقائية لتفادي مشكلة تعثر الدين في وقت الأزمات.

أسباب خارجية: تمثلت في الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرت بها سورية ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف ، الذي أسفر عن:

1. خسائر مباشرة طالت منشآت المتعاملين بسبب ازدياد التكاليف وانخفاض الايرادات مما أدى الى انخفاض حجم التدفقات النقدية وعدم توفر السيولة اللازمة لسداد التزاماتهم تجاه البنك مما أدى الى تعثر العملاءوعدم قدرتهم على سداد ديونهم.
2. صعوبة الوصول إلى الضمانات العقارية الواقعة في المناطق الساخنة وفشل تطبيق الإجراءات القانونية عليها.
3. لم يكن هناك قرارات ناظمة وسياسات واضحة تساعد في تطبيق الإجراءات القانونية على العملاء والكفلاء وذلك فيما يتعلق .... الضمانات الشخصية).

- انخفضت النسبة عام 2014 عن العام السابق لتصبح 71.40% ، ويعود ذلك إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية فيما يتعلق بمشكلة التعثر المتفاقمة، حيث ساهمت هذه الإجراءات والتدابير في خلق سياسة جديدة للمصرف. وقام في ذلك العام بـ:

1. بإعدام (إطفاء) الديون الصغيرة للعملاء الذين لم يتم التواصل معهم بعد أن تم الاستعلام عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة ، و بعد أن تبين أن التكاليف القانونية الواجب إتخاذها بحقهم هي أكبر بكثير من قيمة الدين المترتب ، لذلك تمت عملية إطفاء 110 ملف فقط، إجمالي قيمة دين كل منهم لأقل من 150،000 ل.س.
2. جدولة الديون بناءً على طلب المتعاملين ودراسة وضعهم بشكل واقعي وحقيقي فقد تمت الجدولة الأصولية لكتلة الديون تساوي /68،700،709/.

- من2015 إلى 2018: كان هناك ضبط لنسبة الذمم غير المنتجة. حيث تم اعتبار هذه الفترة نقلة نوعية عن الفترة السابقة. ويفسر ذلك بالإجراءات و التدابير التي اتخذها المصرف ، و قام بتطبيقها على أرض الواقع ، وتتعلق في :

1- التغيير الحاصل في حجم المحفظة التمويلية.
2- اجراءات تحصيل و معالجة الذمم الغير منتجة .
3- اصدار قرارات داخلية والالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي (قرارات مجلس النقد والتسليف).

في عام 2019 انخفضت النسبة عن الأعوام السابقة إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 5,56 % ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بشكل متزايد يفوق ارتفاع حجم الذمم غير المنتجة، حيث وصل معدل النمو في المحفظة في عامه إلى 185%

أوضحت الباحثة أدناه تفسيراً لتأثير الاجراءات المتخذة في الفترة من عام 2015 الى 2018لتبين السياسة التي اتبعها المصرف بشكل تفصيلي.

أولاً) التغيير الحاصل في حجم المحفظة التمويلية:

يبين الشكل رقم (2) مدى التغير الحاصل في حجم المحفظة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:

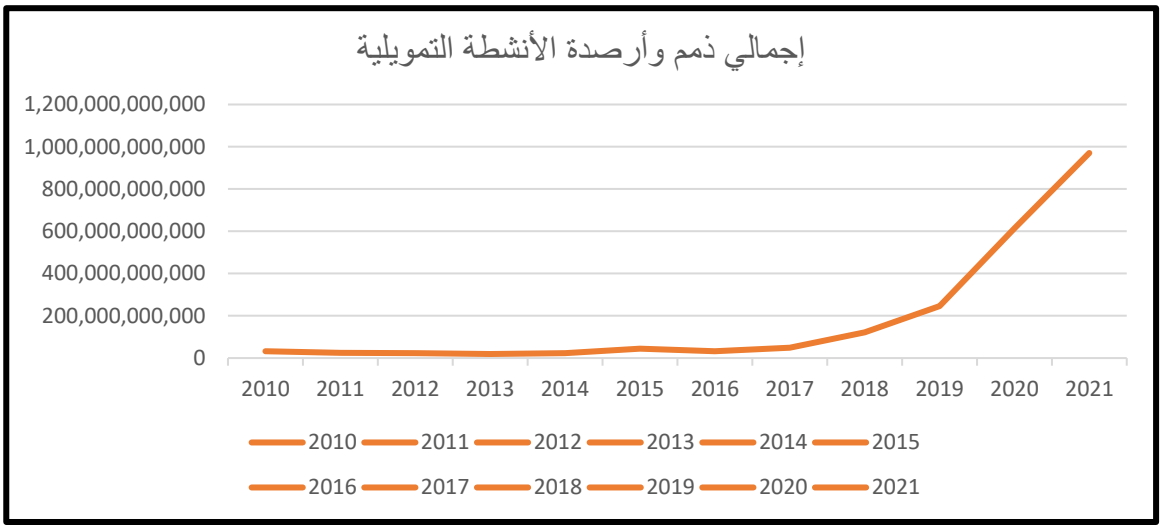

من الشكل أعلاه نجد:

- في عام 2017 قام المصرف بتطوير حجم المحفظة التمويلية بهدف تطبيق خطة تمويلية توسعية لمنح تمويلات متنوعة، وعملا بقرار مجلس النقد والتسليف في عامه الذي سمح للمصارف العامة بمنح تسهيلات ائتمانية بعد أن مرَ في مرحلة إحجام عن منح تمويلات جديدة في الفترة السابقة [7]، وذلك تخوفاً من الوضع الأمني والإقتصادي في البلاد ، والتزاماً بقرارات مصرف سورية المركزي التي وجهت المصارف العاملة في سورية بالتريث بمنح التمويلات والتسهيلات الائتمانية[8]، فأطلق منتجات تمويلية تناسب السوق، أهمها: تمويل المستوردات , وتمويل شراء السيارات سواء للاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين...الخ.

وبذلك أدى انعكاس ذلك التطور في تلك الفترة على انخفاض نسبة الذمم غير المنتجة لتصل إلى 28.93% في ذلك العام كنسبة مقبولة مقارنة مع السنوات السابقة .

- في عام 2020 ازداد حجم المحفظة التمويلية لتصل قيمة المحفظة الى /970،487،351،679/ وذلك استناداً الى التعميم الصادرعن مجلس النقد والتسليف بمنح تسهيلات ائتمانية[9] .

[7] قرار مجلس النقد التسليف رقم137/م ن تاريخ 2017/11/14
[8] تعميم 2/1/1168 تاريخ 2013/8/6 –تعميم 1685م/1 تاريخ 2016/06/22 –تعميم 180/م1 تاريخ 2016/4/8
[9] تعميم رقم16/4774/ص تاريخ 2020/9/8

ثانياً: إجراءات تحصيل ومعالجة الذمم غير المنتجة :

يبين الشكل رقم (3) مدى التغير الحاصل في إجمالي الذمم غير المنتجة خلال فترة الدراسة 2010-2021:

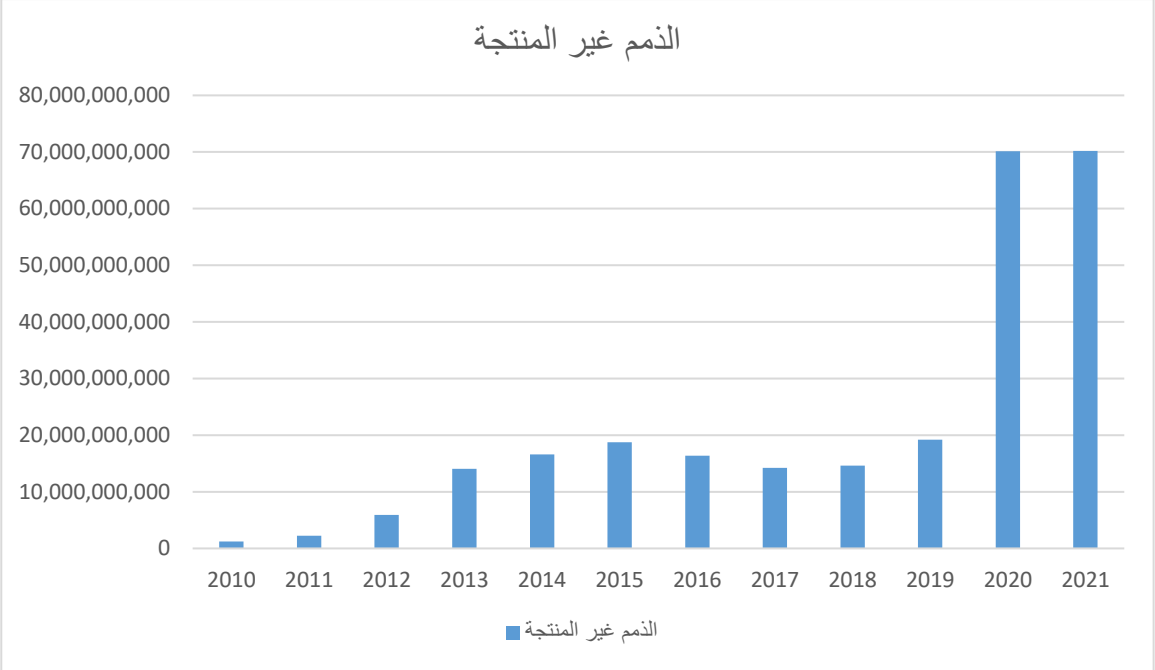

من الشكل أعلاه نجد:

- من عام 2015 الى عام 2018 انخفض حجم الذمم غير المنتجة على الرغم من ارتفاع حجم المحفظة التمويلية وذلك نتيجة:

قرار مجلس النقد والتسليف المذكور سابقآ صفحة 24 بعام 2017،

إحداث المحاكم المصرفية البدائية والاستئنافية التي تختص بالنظر في القضايا المصرفية التي يكون أحد أطرافها مصرفاً. ويكون للمحكمة الناظرة في الدعوى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير والقرارات المستعجلة بما فيها منع السفر[10]، وكان لهذا القرار أهمية كبيرة في تمكن البنك من تحصيل الديون والضغط على العملاء المتعثرين وعلى كفلائهم واستدراجهم لتسديد التزاماتهم تخوفاً من منع السفر وتعطل أعمالهم و ملاحقتهم قانونياً.

لجوء البنك إلى الجدولة الحقيقية بعد أن قام بتواصل مع عملائه المتعثرين لمعالجة أوضاعهم بناءً على طلبهم ودراسة وضعهم بشكل واقعي فكان هناك جدولة حقيقية لتكون كتلة الديون المعاد جدولتها كاملةً المقدرة

[10] قانون رقم 21 – تاريخ 2014/11/05

بمبلغ /16،931،589،896/ لينعكس ذلك إيجاباً على نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية لتصبح 28.93% في عام 2017.

- في عام 2017 استمر انخفاض الذمم غير المنتجة نتيجة التوسع في الإجراءات القانونية المتخذة بحق المتعاملين المتعثرين بعد أن قامت وزارة العدل بإصدار تعميم رقم/ 12/ لعام 2017[11] المتضمن توجيه كافة المحاكم المختصة بالنظر بقضايا الملفات المتعثرة على كافة درجاتها وسرعة البت بها وإعطائها الأولوية والاهتمام. ، واستمرت بالانخفاض في عام 2018 لتصل نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية إلى 12.07%.
- كما أن من الأسباب المهمة التي ساعدت في انخفاض نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية في عام 2018 هو تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق الذي سمح بتفعيل الإجراءات القانونية بشكل أكبر الأمر الذي أدى إلى تخوف المتعاملين من بيع الضمانات العقارية التي أصبحت متاحة للبيع مما دفعهم إلى تسديد ذممهم، بهذا فقد حقق البنك الحجم الملائم والمطلوب بقيم منخفضة من الذمم غير المنتجة، لتكون عدد الملفات المتعثرة 845 ملف فقط في نهاية عام 2018 ، وتشمل التمويل الشخصي والتجاري معاً،مما يعني أن المصرف قادر على الاستمرار في نشاطه التمويلي وقادر على مواجهة المخاطر الائتمانية المحتملة التي قد يتعرض لها.

ثالثاً) إصدار قرارات داخلية و الالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي:

- قام المصرف بإحداث لجنة تحت مسمى لجنة متابعة التمويلات المستحقة والمتعثرة في عام 2017 كإجراء احترازي لمتابعة ملفات التمويل المتعثرة هدفها متابعة إنجاز إدارات المصرف المختلفة بما يخص متابعة التمويلات المستحقة والمتعثرة كلٍ حسب إجراءاته وتعليماته.

  يترأس اللجنة السيد الرئيس التنفيذي وأعضاء من نوابه ومدراء إدارات تنفيذية لتتولى اللجنة مراجعة التقارير الواردة من قسم متابعة إدارة التمويلات المتعثرة والادارة القانونية وليكون هناك مراقبة دورية على ملفات العملاء المتعثرين حيث تجتمع اللجنة بشكل دوري لبت القرارات بشأن الملفات المتعثرة.
- كان لمصرف سورية المركزي الدور الداعم لتفعيل ومساندة الإجراءات الداخلية والقانونية في ملفات التمويلات المتعثرة فكان حريصاً على المتابعة المستمرة للملفات ومعالجتها على مستوى القطاع المصرفي

[11] قرار صادر عن مصرف سورية المركزي رقم:ص/16/995 تاريخ 2017/01/29

وبهدف الوقوف المستمرعلى آخر المستجدات ووضع خطط مدروسة ، فقد أصدر العديد من القرارات[12] التي تفيد بتزويده بالبيانات الخاصة لكافة الملفات المتعثرة وفق نماذج خاصة به وبشكل دروي لتتم المتابعة والإطلاع مع ضرورة إيلاء المصارف الاهتمام والعناية المطلوبة بإعداد البيانات والمعالجة.

2) مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة المتكونة خلال السنة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة:

تم تكوين مخصصات تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب4) لعام2009 وتعديلاته كما تم التوضيح سابقاً في القسم النظري .

- يبين الجدول رقم (2) تطور مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة المتكون خلال السنة ، و نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة المتكون خلال السنة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة خلال فترة الدراسة 2010-2021:

[12] قرار مجلس النقد والتسليف رقم 137/م.ن تاريخ 2017/11/14ق-رقم 52/م.ن تاريخ 2017/4/11-رقم 28/م.ن تاريخ 2017/1/25

الجدول رقم (2) تطور نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة خلال فترة الدراسة			
#	مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة المتكونة خلال السنة[1]	معدل النمو	نسبة مخصص تدني للذمم غير المنتجة المتكونة خلال السنة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة
2010	223,314,298	–	%18.19
2011	758,094,300	%239.47	%33.93
2012	1,548,033,411	%104.20	%26.12
2013	4,874,631,483	%214.89	%34.68
2014	9,113,899,326	%86.97	%54.83
2015	13,105,419,410	%43.80	%69.80
2016	12,519,178,139	%4.47-	%76.46
2017	11,119,958,413	%11.18-	%78.06
2018	11,782,250,702	%5.96	%80.45
2019	12,525,400,324	%6.31	%65.16
2020	33,823,463,671	%170.04	%48.21
2021	59,164,106,398	%74.92	%84.27
AVERA	14,213,145,823	–	%55.85
STDEV	16,727,616,214	–	%23.16

الشكل رقم (4): نسبة مخصص تدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة إلى إجمالي الذمم غير المنتجة

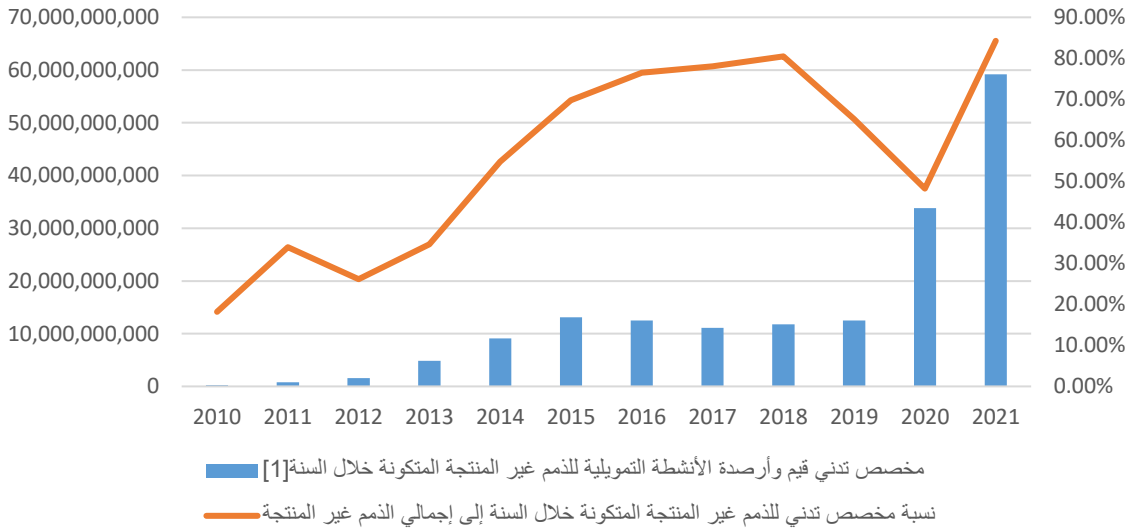

من الجدول والشكل أعلاه نجد أنه:

1. تراوح مخصص التدني للذمم غير المنتجة المتكون خلال السنة بين أدنى قيمة / 223،314،298/ عام 2010 وأعلى قيمة/ 59،164،106،938/ عام 2021 ، وكان المتوسط الحسابي / 14،213،145،823/ والانحراف المعياري / 16،727،616،214/ وكان هناك تقلب بقيم المخصص المتكون خلال المدة.

2.في عام **2011** ارتفعت نسبة مخصص التدني للذمم غير المنتجة المتكونة خلال السنة عن العام السابق لتصبح 33.93**%** ونفسر ذلك بارتفاع حجم الذمم غير المنتجة إضافةً إلى السياسة التحويطية التي اتبعها المصرف مع بداية الأزمة حيث قرر تكوين مخصصات تفوق المطلوب فعلياً نظراً للظروف الاقتصادية والأمنية المحيطة وبهدف دعم المركز المالي للمصرف وذلك بعد إجراء اختبارات الجهد لتعود النسبة للانخفاض في عام 2012 لارتفاع حجم الذمم غير المنتجة في ذلك العام

3. من عام 2013 الى عام 2018 قد ارتفعت نسبة المخصص المكّون على الرغم من ضبط حجم الذمم غير المنتجة، وذلك لأن المصرف عاد لإتباع سياسته التحوطية ، فقامت إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الجهد

لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها ، وعليه تم التحوط بصورة أكبر في تشكيل مخصصات تفوق المطلوب فعلياً لتصل النسب الى 76.46% عام 2016 و80.45% عام 2017 ، ولتزداد النسبة وتصل عام 2018 الى 80.45% ، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

4. من عام 2019 الى عام 2021 نلاحظ انخفاض نسبة مخصص تدني قيم وارصدة الانشطة التمويلية للذمم الغير منتجة بشكل تدريجي لتعاود ارتفاعها عام 2021 وتصل النسبة إلى 84,26% وذلك بسبب

- الارتفاع بحجم الذمم غير المنتجة
- تطبيق المعيار الشرعي 30 الذي اعتمد على تشكيل مخصصات لمواجهة المخاطر على أساس توقعي بهدف الاعتراف المبكر بمخاطر الائتمان للتحوط عن عدم التزام المقرضين بالسداد .

3) معدل النمو في الأرباح المحفوظة للذمم غير المنتجة:

يبين الجدول رقم (3) معدل التغيير الحاصل للأرباح المحفوظة نهاية المدة،الأرباح المحفوظة خلال السنة،الأرباح المحولة إلى ايراد خلال السنة خلال فترة الدراسة 2010-2021:

الجدول رقم (3) تطور الأرباح المحفوظة خلال فترة الدراسة						
#	الأرباح المحفوظة نهاية المدة	معدل النمو	الأرباح المحفوظة خلال السنة[1]	معدل النمو	الأرباح المحولة إلى ايراد خلال السنة[2]	معدل النمو
2010	81،234،925	-	38،124،875	-	43،110،050	-
2011	213،270،227	%162.54	81،234،925	%113.08	132،035،302	%206.27
2012	592،149،073	%177.65	213،270،227	%162.54	378،878،846	%186.95
2013	813،495،250	%37.38	592،149،073	%177.65	734،164،646	%93.77
2014	1،002،596،095	%23.25	1،195،570،501	%101.90	1،006،469،656	%37.09
2015	1،233،540،004	%23.03	681،356،406	%43.01-	369،135،981	%63.32-
2016	706،888،969	%42.69-	205،113،005	%69.90-	247،685،329	%32.90-
2017	629،393،086	%10.96-	341،045،856	%66.27	352،742،269	%42.42
2018	679،465،944	%7.96	206،528،126	%39.44-	156،455،268	%55.65-
2019	298،341،213	%56.09-			-	
2020	670،034،955	%124.59			-	
2021	869،287،985	%29.74			-	
Average	661،337،064	-	394،932،555	-	380,075,261	-
STDEV	355،759،655	-	369،983،900	-	369,983,900	-

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للقوائم المالية المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية

اكتفت الباحثة بدراسة تطور الأرباح المحفوظة من عام 2010 الى عام 2018 وذلك لعدم نشر قيم الارباح المحتفظ بها والأرباح المحولة الى ايراد في موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية وعدم توفر بيانات داخلية من البنك من عام 2019 الى عام 2021 بشكل تفصيلي.

من الجدول أعلاه نبين أنه:

1- كانت الأرباح المحفوظة نهاية المدة بين أدنى قيمة /81,234,925/ عام 2010 و أعلى قيمة /1,233,540,004 / عام 2015 عند معدل نمو يساوي 23.03%عن العام السابق ، و كان المتوسط الحسابي يساوي / 661،337،064/ والإنحراف المعياري / 355،759،655/ ، وهذا يوضح وجود تقلب في قيم الأرباح المحفوظة نهاية المدة نتيجة الفروقات الناتجة عن اتباع سياسة معينة في إدارة الذمم غير المنتجة خلل الفترة المدروسة .

2- تراوحت الأرباح المحفوظة خلال السنة بين أدنى قيمة /38،124،875/ في عام 2010، وأعلى قيمة /1,195,570,501/ في عام 2014 حيث بلغ معدل النمو 101.90% نهاية المدة ، وكان المتوسط الحسابي للأرباح المحفوظة خلال كل عام يساوي / 394،932،555/ ، والانحراف المعياري / 369،983،900/ ، وهناك تشتت في قيم الأرباح المحفوظة خلال السنة.

3 .تراوحت قيم الأرباح المحولة إلى ايراد خلال السنة بين أدنى قيمة / 43،110،050/ في عام 2010 وأعلى قيمة / 1،006،469،656/ في عام 2014 ، حيث كان هناك تذبذبات كبيرة في معدل النمو ، وهناك تقلب واضح في القيم.

- يبين الجدول رقم (4) معدل التغيير الحاصل في نسبة الاسترداد من الأرباح المحفوظة خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة ،نسبة الأرباح المتكونة خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة خلال فترة الدراسة 2010-2021:

جدول رقم (4) التغيير في نسب الأرباح المحفوظة و مكوناتها		
#	نسبة الأرباح المحفوظة خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة نهاية المدة	نسبة الاسترداد من الارباح المحولة الى ايراد خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة
2010	46.93%	53.07%
2011	38.09%	61.91%
2012	36.02%	63.98%
2013	72.79%	90.25%
2014	119.25%	100.39%
2015	55.24%	29.92%
2016	29.02%	35.04%
2017	54.19%	56.04%
2018	30.40%	23.03%
2019	–	–
2020	–	–
2021	–	–
Average	481.91%	57,07%
STDEV	28.32%	26,09 %

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للقوائم المالية المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المال

من الشكل أعلاه نبين أنه:

- نلاحظ من عام 2010 إلى عام 2013 ارتفاع نسبة الأرباح المحفوظة خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة نهاية المدة لارتفاع نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية للأسباب التي ذكرت سابقاً صفحة 22 فانعكس ذلك على أرباح محفوظة من تلك الذمم لتصل عام 2014 إلى نسبة 119,25%

- في عام 2014 هناك ارتفاع في نسبة الاسترداد لتصل إلى نسبة 100,39% ويفسر ذلك بسبب عملية الإطفاء التي تمت على عدد كبير من الملفات وجدولة بعض الملفات المتعثرة التي تم ذكر قيمهم مسبقاً في صفحة 23.
- من عام 2015 إلى عام 2018 نلاحظ تذبذب في نسبة الاستراداد من الأرباح المحولة إلى إيراد خلال السنة إلى الأرباح المحفوظة خلال سنوات البحث، يفسر ذلك بأن في كل سنة يكون هناك سداد لملفات متعثرة تتفاوت أرباحها عن بعضها ويتم استردادها

وخلال هذه الفترة ونتيجة التوسع في عملية تحصيل الملفات المنعثرة وبسبب التوسع في منع السفر والذي طال ما يقارب 500 عميل نهاية 2018 واستقرار الأوضاع الأمنية في بعض المحافظات استطاع البنك تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تخفيض عدد الملفات المتعثرة ، حيث تم سداد مديونية أكثر من 288 ملف بشكل كامل خلال عام 2018 ليكون هناك استرداد لأرباح محفوظة تم تحويلها إلى إيرادات خلال الفترة الماضية

ثالثآ: الدراسة الميدانية:

اعتمدت الباحثة في الاجابة على التساؤلات الناتجة من الدراسة التطبيقية على المقابلات الشخصية مع مدراء ورؤساء أقسام في المصرف ، وتم طرح عدة أسئلة لنتوصل إلى ماهية السياسة العلاجية والوقائية لمشكلة البحث.

تمت مقابلة كلاً من السادة:

- رئيس قسم متابعة وتحصيل التمويلات المتعثرة والتمويل الشخصي.
- مدير الإدارة المالية.
- مدير المخاطر.

وقد تم صياغة هذه الاسئلة وفق لما تم ملاحظته من الدراسة التطبيقية الواردة سابقآ وهي كالتالي:

1- ماهي أسباب ارتفاع كتلة الذمم غير المنتجة في بداية مدة الدراسة؟

2- كيف استطاع المصرف خفض نسبة الذمم غير المنتجة بعد عام 2015؟

3- هل يوجد لجنة تتابع الملفات المتعثرة؟

4- هل تتم الجدولة بناءً على طلب المتعاملين (بما يسمى الجدولة الأصولية)؟

5-ماهو سبب تكوين مخصصات لتدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة تفوق المطلوب خلال سنوات معينة؟

وبناءً على المقابلات يمكن تلخيص السياسة التي اتبعها بنك سورية الدولي الاسلامي في النقاط التالية:

1. كان للأزمة السياسية في سورية أثر كبير في ارتفاع نسبة الذمم غير منتجة،وعدم وجود رؤية واضحة من البنك لتقادي مشكلة التعثر وعدم سداد العملاء لمديونياتهم.
2. تمكن البنك من خفض نسبة الذمم غير منتجة بعد عام 2015 بالاعتماد على :

أ- التغيير الحاصل في حجم المحفظة التمويلية.

ب- اجراءات تحصيل و معالجة الذمم الغير منتجة .

ت- اصدار قرارات داخلية والالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي (قرارات مجلس النقد والتسليف).

3. إحداث لجنة متابعة الذمم المتعثرة يترأسها الرئيس التنفيذي.
4. تحصيل الديون المتعثرة من خلال التفاوض مع العملاء المتعثرين في السداد وإجراء جدولة أصولية (حقيقية) لذممهم غير المنتجة بناء على طلبهم .
5. حجز مخصصات لتدني قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية للذمم غير المنتجة تفوق المطلوب كخطة احترازية ووقائية من قبل ادارة المخاطر.

4) وضع الذمم غير المنتجة لبنك سورية الدولي الإسلامي مقارنةً مع بنك البركة وبنك الشام:

تعتبر محفظة الذمم غير المنتجة لبنك الشام هي الأقل مقارنة مع المصارف العاملة في السوق السورية، وعلى الرغم من ارتفاع محفظة الذمم الغير منتجة لبنك سورية الدولي الاسلامي الا أنه حاول ضبط هذه النسبة واتخاذ اجراءات وسياسات للحد من ارتفاع حجم الذمم الغير منتجة مقارنة بباقي البنوك الاسلامية الأخرى.

- يبين الجدول رقم (5) تطور الذمم غير المنتجة ، إجمالي الأنشطة التمويلية ونسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية لبنك البركة خلال فترة الدراسة 2010-2021:

جدول رقم (5) تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها خلال فترة الدراسة لبنك البركة					
#	الذمم غير المنتجة	معدل النمو	إجمالي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	معدل النمو	نسبة الذمم غير المنتجة الى إجمالي الأنشطة التمويلية
2010	-		1,117,661,126		-
2011	5,844,001	-	4,492,635,098	%302	%0.13
2012	628,266,545	%10650.62	3,997,941,457	%11-	%15.71
2013	1,827,961,615	%190.95	3,544,460,431	%11-	%51.57
2014	3,007,373,661	%64.52	5,208,608,574	%47	%57.74
2015	4,690,600,794	%55.97	19,164,506,183	%268	%24.48
2016	5,608,783,045	%19.57	18,747,626,785	%2-	%29.92
2017	5,840,213,475	%4.13	31,360,493,320	%67	%18.62
2018	10,265,959,494	%75.78	36,543,770,573	%17	%28.09
2019	5,925,799,352	%42.28-	58,689,196,941	%61	%10.10
2020	19,360,349,396	%226.71	46,505,404,287	%21-	%41.63
2021	21,872,056,685	%12.97	87,440,345,153	%88	%25.01
AVERA	7,184,837,097	-	26,401,054,161	-	%27.55
STDEV	7,254,123,372	-	26,974,043,564	-	%17.28

الجدول من إعداد الباحثة استناداً للقوائم المالية المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية

من الجدول أعلاه نجد أن :

- من عام 2011 إلى 2018 كان هناك نمو في معدل الذمم غير المنتجة ولم يحدث أي انخفاض خلال الفترة المذكورة وكان معدل النمو يساوي 10650.6% في عام 2012 ليصل إجمالي الذمم غير المنتجة عام 2018 إلى / 10,265,959,494/ عند معدل نمو 75.8%.
- من عام2010 إلى 2014 كان هناك تحفظ بمنح التمويلات وبدأ نمو المحفظة في عام 2015 بمعدل 268% لتصل المحفظة التمويلية إلى/19,164,506,183/ وتصل عام 2021 الى أعلى قيمة وتساوي / 87,440,345,153/ .
- من عام 2011 إلى 2014 كان هناك نمو في معدل نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية فبلغت 57.74%الى تاريخه ، إلى أن بدأت تنخفض نتيجة نمو المحفظة التمويلية إلى أن وصلت نهاية عام 2019 إلى 10.10%.
- يبين الجدول رقم (6) تطور الذمم الغير منتجة ، اجمالي الأنشطة التمويلية، نسبة الذمم الغير منتجة الى اجمالي الأنشطة التمويلية لبنك الشام خلال فترة الدراسة من عام 2010 الى 2021: :

جدول رقم (6) تطور الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية ومكوناتها خلال فترة الدراسة لبنك الشام

#	الذمم غير المنتجة	معدل النمو	إجمالي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	معدل النمو	نسبة الذمم غير المنتجة الى إجمالي الأنشطة التمويلية
2010	653،772،112		9،550،973،514		%6.85
2011	829،802،000	%26.93	8،502،634،281	%11-	%9.76
2012	1،807،636،785	%117.84	6،490،439،687	%24-	%27.85
2013	2،625،940،833	%45.27	5،504،388،409	%15-	%47.71
2014	3،074،822،013	%17.09	6،565،896،033	%19	%46.83
2015	3،058،998،669	%0.51-	35،784،109،189	%445	%8.55
2016	2،268،320،755	%25.85-	29،094،522،226	%19-	%7.80
2017	1،835،616،696	%19.08-	35،384،968،219	%22	%5.19
2018	1،627،204،573	%11.35-	47،981،064،955	%36	%3.39
2019	2،548،103،956	%56.59	65،900،728،653	%37	%3.87
2020	2،446،393،124	%3.99-	100،490،065،819	%52	%2.43
2021	2،423،453،268	%0.94-	169،921،864،570	%69	%1.43
AVERA	2،100،005،399	-	43،430،971،296	-	%14.30
STDEV	779،521،868	-	49،211،908،620	-	%16.86

من الجدول أعلاه نجد أن :

- تراوحت حجم الذمم غير المنتجة بين أدنى قيمة /653,772,112/ عام 2010 ، و أعلى قيمة عام 2014 لتصل إلى /3,074,811,013/ ، وذلك عند متوسط حسابي / 2،100،005،399/ وانحراف معياري/ 779،521،868/ وهو دليل على تقلب في قيم الذمم غير المنتجة خلال الفترة المدروسة.

- نلاحظ أن إجمالي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية تراوحت بين أدنى قيمة /5,504,388,409/ عام2013 و وأعلى قيمة/169،921،864،570/ عام 2021، عند متوسط حسابي / 43،430،971،296/ ، وانحراف معياري /49،211،908،620/ ، فهناك تشتت كبير في قيم وأرصدة الأنشطة التمويلية خلال الفترة المدروسة.
- من عام 2011 إلى 2014 كان هناك نمو في معدل نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية فارتفعت لتكن ذروتها عام 2013لتصل الى 47.71% نهاية تاريخه ، إلى أن بدأت أن تنخفض نتيجة نمو المحفظة التمويلية إلى أن وصلت نهاية عام 2019 إلى 1.43%.

يبين الشكل رقم (5) مقارنة بين بنك الشام ،بنك البركة، بنك سورية الدولي الإسلامي في نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة 2010-2021:

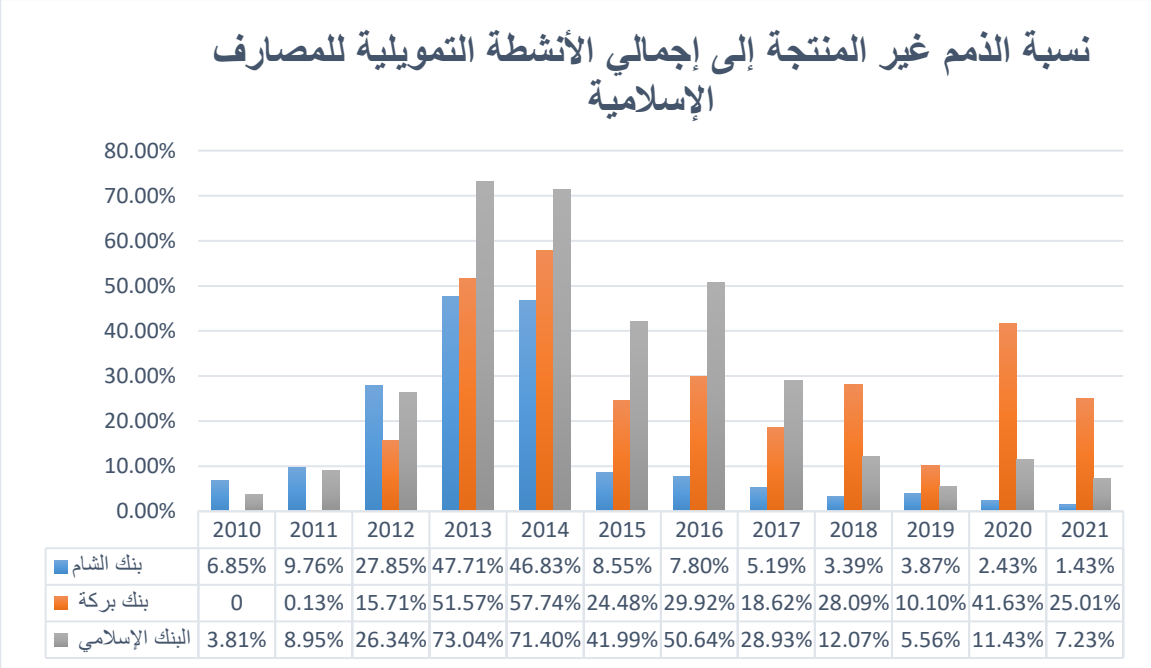

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنك الشام	6.85%	9.76%	27.85%	47.71%	46.83%	8.55%	7.80%	5.19%	3.39%	3.87%	2.43%	1.43%
بنك بركة	0	0.13%	15.71%	51.57%	57.74%	24.48%	29.92%	18.62%	28.09%	10.10%	41.63%	25.01%
البنك الإسلامي	3.81%	8.95%	26.34%	73.04%	71.40%	41.99%	50.64%	28.93%	12.07%	5.56%	11.43%	7.23%

من الشكل اعلاه نجد أن :

أولاً) نلاحظ أن نسبة الذمم غير المنتجة الى اجمالي الانشطة التمويلية لبنك سورية الدولي الاسلامي هي أكبر من نسبة الذمم الغير منتجة الى اجمالي الانشطة التمويلية لبنك البركة ،على الرغم من الجهود الوقائية التي قام بها بنك سورية الدولي الاسلامي وذلك لزيادة الذمم غير المنتجة والمترافق مع زيادة حجم المحفظة التمويلية لديه مقارنة ببنك البركة خلال فترة الدراسة، لتصل ذروتها في عام 2013 وتصبح 73.04% ثم مالت الى الانخفاض في السنوات التالية لتصل عام 2019 الى نسبة 5.56% مقارنة ببنك البركة بنسبة 10.10%

بسبب السياسة التي اتبعها بنك سورية الدولي الاسلامي في تلك الفترة للحد من مشاكل التعثر المتوقعة فعمل البنك على حجز مخصصات عالية تفوق حجم الذمم غير المنتجة في كل سنة كخطة احترازية ،اضافة الى قيامه **بالجدولة الأصولية للذمم غير المنتجة** والتواصل مع العملاء المتعثرين ودراسة وضعهم بشكل حقيقي الأمر الذي ساهم ايجابياً في تخفيض نسبة الذمم الغير منتجة الى اجمالي الانشطة التمويلية ،كما أن تحسن الوضع الأمني في البلاد ساهم في تحقيق حجم أقل من الذمم الغير منتجة .

ثانياً) من عام 2010 إلى 2014 كان حجم المحفظة التمويلية بين بنك الشام و بنك سورية الدولي الإسلامي متفاوتة جداً حيث أن بنك سورية الدولي الإسلامي كانت محفظته أكبر بكثير من بنك الشام، مع هذا نلاحظ أن نسبة الذمم غير المنتجة إلى إجمالي الأنشطة التمويلية كانت متقاربة إلى بعضها بداية المدة حتى عام 2012 إلى أن ارتفعت في بنك سورية الدولي الإسلامي ليصبح الفرق بين المصرفين حوالي 25% نهاية المدة، كما نجد في عامي 2013 و عام 2018 أصبحت فروقات النسب بين البنكين كبيرة جداً نظراً لكبر حجم المحفظة التمويلية لبنك سورية الدولي الاسلامي .

في عام 2019 كان هناك تقارب في نسبة الذمم غير المنتجة الى اجمالي الانشطة التمويلية وذلك بعد تطبيق المعيار الشرعي 30، فكانت نسبة الذمم غير المنتجة لدى بنك سورية الدولي الإسلامي تساوي 5،56% بعد أن كان هناك نمو في المحفظة بمعدل 185% بينما كانت النسبة لبنك الشام 37%.

بهذا نلاحظ مما سبق أنه نظراً لتمتع بنك سورية الدولي الاسلامي بسمعة جيدة وحجم عملاء كبير حيث يعبتر من أكبر البنوك الاسلامية السورية الخاصة حيث بلغ عدد المساهمين 12,259الف مساهم , وعدد فروع تصل الى 30 فرع ومكتب منتشرة في دمشق والمحافظات مقارنة ب13فرع ببنك الشام و16 فرع لبنك البركة,ونظراً لقيام بنك سورية الدولي الاسلامي بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة لمنحه تمويلات وصلت في عام 2021 الى قيمة /970,487,351,679 /الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الذمم الغير منتجة الى إجمالي الانشطة التمويلية مقارنة بباقي البنوك مما أدى الى زيادة تعثراته,رغم محاولاته للسيطرة على حجم الذمم غير المنتجة .

النتائج التوصيات

أولآ) النتائج :

- تبين أن بنك سورية الدولي الاسلامي هو البنك الأكبر من حيث الذمم الغير منتجة مقارنة ببنك الشام والبركة ، وقد حاول بنك سورية الدولي الاسلامي الحد من ارتفاع حجم الذمم غير المنتجة واثبات كفاءته الا انه لم يتمكن من ذلك ،إلا خلال فترة معينة امتدت من عام2015 الى 2018 .
- من عام 2015 الى عام 2018 اعتمد بنك سورية الدولي الاسلامي عل سياسة ناجحة مقارنة بباقي السنوات ساعدته في السيطرة على حجم الذمم غيرالمنتجة المتمثلة في :

1. اجراءات تحصيل و معالجة الذمم الغير منتجة (المعتمدة على الجدولة الحقيقية للديون المتعثرة).
2. اصدار قرارات داخلية والالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي (قرارات مجلس النقد والتسليف).

- من عام 2019 الى عام 2021 حيث بدأ الوضع الأمني في البلاد بالتحسن ،اكتفت ادارة بنك سورية الدولي الاسلامي بحل مشكلة التعثر المصرفي لديه بالمتابعة القانونية لملفات العملاء المتعثرين، وايقاف الجدولة الاصولية لمديونياتهم ،اضافةالى منحه لتمويلات كبيرة وصلت لقيمة / 679،351،487،970/ بعام 2021 ،الأمر الذي انعكس سلبآ على أدائه المالي وأدى ذلك الى ارتفاع حجم الذمم الغير منتجة وانخفاض ربحيته مقارنة بالسنوات السابقة ، مما أثر على أدائه وسبب ضعف في السياسة المتبعة لتخفيض حجم الذمم غير المنتجة .

ثانياً) التوصيات :

- على بنك سورية الدولي الاسلامي موازنة حجم المحفظة التمويلية لديه وعدم المخاطرة في منح تمويلات مستقبلية وفق خطة مدروسة مسبقاً محددة من قبل ادارة التمويل الشخصي والمخاطر معاً .
- الابقاء على متابعة العملاء المتعثرين قانونياً وذلك للضغط على العملاء المتعثرين ،ودراسة وضعهم القانوني والاستعلام على كافة أموالهم المنقولة والغير منقولة وممتلكاتهم ، كوسيلة وقائية للحد من تهرب العملاء من السداد، وتحصيل حقوق البنك بطريقة أكثر ضماناً وموثوقية .
- على بنك سورية الدولي الاسلامي اعتماد سياسة ***الجدولة الحقيقة لملفات العملاء المتعثرين والتواصل معهم ودراسة وضعهم بشكل واقعي لمعالجة مديونياتهم*** والاتفاق معهم على طريقة جديدة للسداد وفق تاريخ زمني محدد ودقيق، باعتبار أن هذه السياسة هي الأكثر نجاحاً والتي ساعدت بتخفيض حجم الذمم غير المنتجة الى درجات منخفضة جداً .

المراجع

1. فخري أسار عبد اللطيف,تشرين الثاني 2017، الجزائر، التعثر المالي المصرفي ..الأسباب وأساليب المعالجة.ص5
2. قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر – ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص231
3. قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر – ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص231
4. يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الانتمائية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الانتمائية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... إلخ
5. قادري نهلة و بن ساسي عبد الحفيظ , 2017 ,الجزائر – ادارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية ,ص 235
6. عبد القادر تشيكو، الجزائر ،2020، مسببات القروض المتعثرة ، ص9–10
7. قرار مجلس النقد التسليف رقم137/م ن تاريخ 2017/11/14
8. تعميم 2/1/1168 تاريخ 2013/8/6 –تعميم 1685م/1 ناريخ 2016/06/22 –تعميم 180/م1 تاريخ 2016/4/8
9. تعميم رقم16/4774/ص تاريخ 2020/9/8
10. قانون رقم 21 – تاريخ 2014/11/05
11. قرار صادر عن مصرف سورية المركزي رقم:ص/16/995 تاريخ 2017/01/29
12. قرار مجلس النقد والتسليف رقم 137/م.ن تاريخ 2017/11/14ق–رقم 52/م.ن تاريخ 2017/4/11–رقم 28/م.ن تاريخ 2017/1/25